

تطوير الدور التموييلي والاستثماري والاقتصادي مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري

الأستاذ الدكتور / صالح صالح
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1 - الجزائر

ملخص

يتناول هذا البحث الأهمية النقدية والمالية لمؤسسة الزكاة، ودورها التموييلي والاستثماري والاقتصادي والاجتماعي، واهم الآثار التي تحدثها في الاقتصاديات الحديثة. كما يشمل هذا البحث على مشروع مقترح لتطوير مؤسسة صندوق الزكاة الجزائري.

Abstract

This paper examines the monetary and financial importance of Zakat, and its financial and economic and social investment, and deals with the most important effects of modern economies. The research also includes a project proposal for the development and institution of the Algerian Zakat Fund.

مقدمة

الزكاة ركن ركين من أركان الإسلام وهي عبادة مالية تطبيقية ستؤدي عمليات مأسستها و ترقية مكائنها الوظائفية إلى تفعيل دورها الأساسي في الاقتصاديات الإسلامية، سواء على مستوى الحركية الاقتصادية النقدية والتمويلية والاستثمارية الكلية وما يرتبط بها من توازنات في المدى القصير والمتوسط والطويل، أو على مستوى الاستقرار الاجتماعي ومكافحة الفقر والبطالة، وتوفير المناخ الاستثماري والاستقرار الاجتماعي الملائم لتعزيز تنافسية الاقتصاديات الإسلامية. وهي تتكامل مع منظومة مؤسسية تعكس الخصوصية المنهجية لمؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وتشمل مؤسسة الأوقاف التكافلية ومؤسسة الحسبة الرقابية ومؤسسة التأمين التعاونية ومؤسسات الصيرفة التشاركية.

ونظرا لهذه الأهمية التي تتميز بها مؤسسة الزكاة المتعددة الوظائف، والمتكاملة التأثيرات الايجابية على الاقتصاد الوطني، والتي تساهم في ترشيد الدور الفعال للدولة، فان الأمر يستدعي الإجابة على السؤال التالي:

ما هو الدور التموييلي والاستثماري والاقتصادي الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الإسلامية الحديثة؟ وما هي المكانة الوظائفية والمؤسسية لتطوير وتفعيل تلك الأدوار وفي الاقتصاد الجزائري؟ وسوف نتعرض للدور المجتمعي المتوقع لمؤسسة الزكاة التضامنية في الحركية التموييلية والاستثمارية والاقتصادية في المجتمعات والاقتصادية الحديثة من خلال المحاور الأساسية التالية:

- طبيعة وأهمية الدور النقدي والمالي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني.
- الدور التمويلي والاستثماري لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة.
- الدور الاقتصادي للزكاة وأثاره على مستوى الحركة الاقتصادية الكلية.
- الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة وأثاره على المناخ الاستثماري والتنافسية الاقتصادية.
- الهيكل التنظيمي والمكانة الوظيفية والمؤسسية لتطوير دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الجزائري.

أولا - طبيعة وأهمية الدور النقدي والمالي لمؤسسة الزكاة

الزكاة مؤسسة مستقلة تستقطب جزءا هاما من الموارد المالية بشكل دائم و متجدد يتراوح في بعض التقديرات من 3 إلى 7٪ من الدخل القومي في الدول التي لا تملك موارد كبيرة وتتراوح تلك النسبة من 10٪ إلى 14٪ في الدول الإسلامية التي تحتوي على ثروات معدنية وطاقوية كبيرة 1 الأمر الذي يبرز أهميتها الكبرى في المجتمعات الإسلامية كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعي والثقافية المستدامة .

أهمية الزكاة كأداة مالية تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي

إن للزكاة وظائف اقتصادية، واجتماعية وثقافية وسياسية متكاملة. فضلا عن ذلك فهي أداة مالية ونقدية مساعدة ومكملة لأدوات السياسة النقدية والمالية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي، فمن خلال التأثير في نسبة 10٪ إلى 14٪ من الدخل القومي في مرحلة الجمع والتحويل، أو في مرحلة الإنفاق والتوزيع فهي تساهم في التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، ويتوقف ذلك الدور على طرق أعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من الأوعية الزكوية المتنوعة، سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال... وبالتالي تنمو حصيلة الزكاة وتتجدد بنمو وتطور النشاط الاقتصادي وإذا أخذنا الجزائر كمثال على التأثير النقدي للزكاة، نجد بأن إجمالي الناتج القومي قد تطور من 123 مليار دولار سنة 2007 إلى أكثر من 283 مليار دولار سنة 2011²، فإذا افترضنا بأن نسبة الزكاة في الجزائر كدولة تملك موارد معدنية وطاقوية تبلغ 10٪ كمتوسط للنسبتين المشار إليهما سابقا نلاحظ بأن حصيلة الزكاة تقدر بـ 28 مليار دولار أي حوالي 2150 مليار دينار (سعر صرف 1 دولار 70 دينار)، في حين أن حصيلة صندوق الزكاة الحالية لا تتجاوز 1 بالألف من الحصيلة الممكن تعبئتها في الاقتصاد الجزائري سنة 2012. فالتحكم

في طريقة جمع وتحصيل و إنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، و نلاحظ من جهة أخرى بأن عدم أخذ طبيعة التكامل بين الأدوات النقدية والمالية سيؤثر سلبا على الاستقرار المطلوب.

2- أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية.

تبع أهمية الزكاة باعتبارها أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية من جانين على الأقل: الأول ويتمثل في وفرة الحصيلة والتي قد تصل إلى 14٪ من الناتج القومي الأمر الذي يجعلها مصدرا مهما للتمويل، أما الثاني فيتمثل في الدور الاستثماري للزكاة بحيث أن لها وظيفة إنتاجية تتمثل في استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكيل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها.

فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصارفها المحددة والمتنوعة في آن واحد، الأمر الذي يضمن انسياب قدر دائم من السيولة اللازمة لتمويل المجالات الأساسية للتنمية المستدامة وهذا يخفف ويحد من اللجوء إلى الأدوات المالية التضخمية التي تزيد من حدة الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

3- دور مؤسسة الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في حالات التضخم والانكماش

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالات التضخم، وحالات الانكماش والركود، يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية الزكوية في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب في إطار التكامل مع البنك المركزي³.

3-1- دور مؤسسة الزكاة في حالات التضخم

تستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم من خلال التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب الإنفاق والتوزيع، ونحن هنا سوف نتعرض لطرق الجمع والتحصيل ونتناول أساليب التوزيع والإنفاق الزكوي وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية ضمن المحاور اللاحقة. إن طريقة جمع وتحصيل تلك النسبة الهامة من الناتج القومي التي أشرنا إليها سابقا تؤثر في مستويات التضخم وتساعد على التخفيف منه إلى جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهم صيغ التأثير نذكر:

أ- **الجمع النقدي لخصيلة الزكاة:** من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا

لتحقيق المصلحة الحقيقية المرتبة عن تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار

الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد أقر هذا المنحني قديما ابن تيمية بقوله: "وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة، أو للعدل فلا بأس به..."⁴ وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية"⁵. وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها...

ب- **التعجيل و الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:** أن الدولة عن طريق مؤسسة الزكاة قد تلجأ إلى التعجيل و الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بغية التأثير التخفيضي للكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسبا للظروف السائدة، إذ قد تلجأ الدولة إلى جمع 50٪ جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه... إذا كان هؤلاء الممولون يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي فعند الجمهور أنه: "يجوز تطوعا تقديم الزكاة على الحول، وهو مالك للنصاب ولأنه حق مال أجل للرفق، فجاز تعجيله قبل أجله أو محله"⁶ وكذا يطلب من الدولة في حالة احتياجها وقبل وقت الوجوب إذا كان الممول مالكا للنصاب وإن التعجيل و الجمع المسبق لحصيلة الزكاة لا يجب أن يبقى خاضعا للتطوع بل لابد من إيجاد منظومة من الحوافز و الاجتهادات المستجدة المرتبطة بها في ظل ضرورات الأوضاع الاقتصادية، فيمكن أن تتم تلك العملية عن طريق المشاركة بين المزيكين ومؤسسة الزكاة في مشروعات استثمارية زكوية كفاءة خلال فترة التعجيل.

ج- **التغيير النوعي لنسب التوزيع الاستثماري للزكاة:** ان توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسالية و الإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي الى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

3-2- دور مؤسسة الزكاة في حالات الانكماش والركود

تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي ومن بين طرق التأثير نذكر:

أ- **الجمع العيني لحصيلة الزكاة:** قد تضطر الدولة أحيانا بغية التأثير في الوضع الاقتصادي إلى الجمع العيني للزكاة كي لا تؤثر كثيرا في الكتلة النقدية بالانخفاض بمقدار حصيلة الزكاة، وبحسب الوضع السائد ودرجته الانكماشية تكون نسبة الجمع العيني إلى إجمالي الحصيلة.

ب- **تأخير جمع حصيلة الزكاة:** قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض

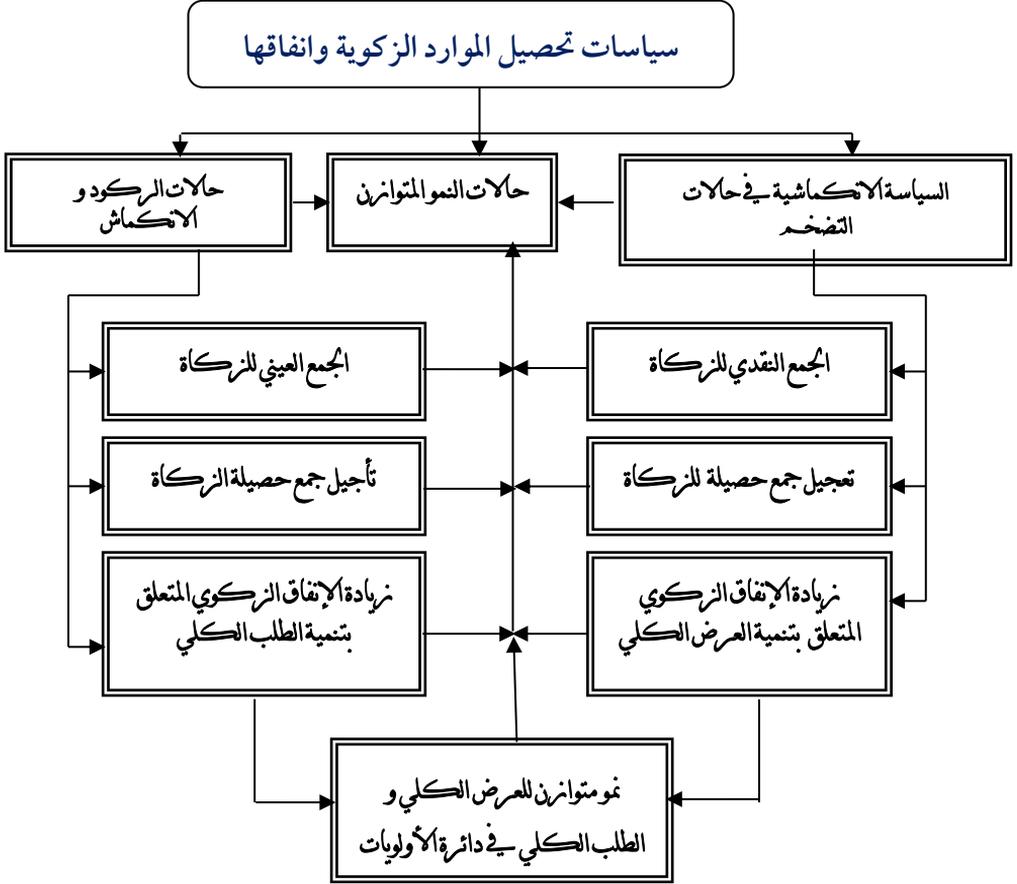
الصحابة على أن تبقى ديننا عليهم، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة نظرا لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ...
ج- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية بصورة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وإحداث حركية في الاستهلاك الكلي في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود و الانكماش والعودة الى أوضاع النمو الاعتيادية في الاقتصاد الوطني.

كما يجب أن نلاحظ بان الإنفاق الاستهلاكي الزكوي سوف يساهم في التخصيص الأفضل للموارد الاقتصادية ذلك أن الإنفاق الاستهلاكي الزكوي نتيجة لتغطيته الاحتياجات من السلع والخدمات الكفائية على حساب السلع والخدمات الترفية الكمالية التبذيرية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية.

وهكذا تبين الدور النقدي والمالي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي ، ولم تتعرض لحالة التضخم الركودي التي نعتقد أنها خاصة بالمنهج الرأسمالي الذي يقوم على الآليات الربوية وتلعب فيه التكتلات الاحتكارية دورا محوريا بشكل يجعلها تقاوم الآثار السلبية للركود والانكماش على الأسعار ومن ثم الحفاظ على معدلات الأرباح ولذلك فقد: "أصبح التضخم أكثر من أي وقت مضى سلاحا للحفاظ على معدل الربح، فالاحتكارات قادرة على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي ومع توقع الهبوط فإنها تبادر إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يقع بالفعل..."⁷.

ويمكن التعبير عن بعض أدوات السياسة النقدية لمؤسسة الزكاة للتحكم والتأثير في الأوضاع الاقتصادية في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : الأدوات النقدية الزكوية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية



ثانيا - الدور التمويلي الاستثماري للزكاة

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما على مستوى الحركية التمويلية للمشاريع الإنتاجية والخدمية الكفائية الصغيرة و المتوسطة ، كما تساهم في زيادة الأصول الإنتاجية و تجديدها و تطويرها من خلال التأثير في الحركية الاستثمارية الكفائية .

7 - دور مؤسسة الزكاة في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية الخاصة والعامة

تساهم مؤسسة الزكاة بصورة مباشرة في التقليل المتوالي من تنامي ظاهرة الفقر والبطالة من خلال توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الكفائية وهي تلك المشروعات التي تهدف الى إخراج شريحة واسعة من حالة الفقر والاحتياج الى حالة القدرة والاستغناء في مجال تأمين الاحتياجات الكفائية للإنسان، وذلك من خلال مصرف الفقراء والمساكين حيث يؤكد عدد هام من

الفقهاء على أهمية الصرف الاستثماري للحصيلة وذلك لضمان استقلال المستحق عن الزكاة بعد إنشاء مشروعه الكفائي من جهة، وكونه قد يصبح مصدرا للإيرادات الزكوية إذا طور ذلك المشروع وأصبح وعاءه في حدود الأنصبة المحددة لدفع الزكاة.

ولذلك فهي تشجع على إقامة المشروعات الفردية والمؤسسات الحرفية، يقول الإمام النوري في تحديده لمقدار ما يصرف للفقير من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية: "قالوا فإن كانت عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته أو آلات حرفته قلت قيمة ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل من ربحه ما يفي بكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأوقات والأشخاص ... ومن كان تاجرا أو خبازا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك ... ومن كان خياط أو نجارا أو قاضيا أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله ... وأن كان من أهم الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعه أو حصه في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام"⁸ ويضيف "فإن لم يكن محترفا، ولا يحسن صنعه أصلا ولا تجارة ولا شيئا من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلادهم ولا يتقدر بكفاية سنة"⁹ وقد تكون تلك الكفاية من خلال "شراء ما يدر عليهم ربحه ما يكفيهم، على أن يجبس عليهم حتى لا يباع و من ثم يمون هناك دخل ثابت مدى العمر"¹⁰.

هذه الفلسفة الاقتصادية المتعلقة بطبيعة وشكل الدعم الذي تقدمه مؤسسة الزكاة، يتبين أن إحيائها يساهم في توفير تمويل مجاني لإنشاء منظومة واسعة من المشروعات الكفائية العامة والخاصة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تأسيس صندوق المشروعات الكفائية الذي تكون مهمته الصرف الاستثماري للزكاة لضمان دخل دائم خاصة لأصحاب المهن والحرف والصنائع عن طريق الدعم التمويلي الذي يخصص في إطار هذا الصندوق الذي يمكن أن يتولى تحصيل الإيرادات الزكوية الناشئة عن تطور المشروعات الكفائية العامة والخاصة، وقد يتولى مهام القرض الحسن لتطويرها ومواجهة أوضاعها الصعبة نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية خاصة في فترة الأزمات.

كما يمكن للصندوق أن يقوم بدعم المشروعات الكفائية الأساسية والاستراتيجية التي لا بد منها للتطور الاقتصادي والاجتماعي ويعجز الأفراد والمشروعات الخاصة عن القيام بها لارتفاع تكاليفها أو لانخفاض عوائدها.

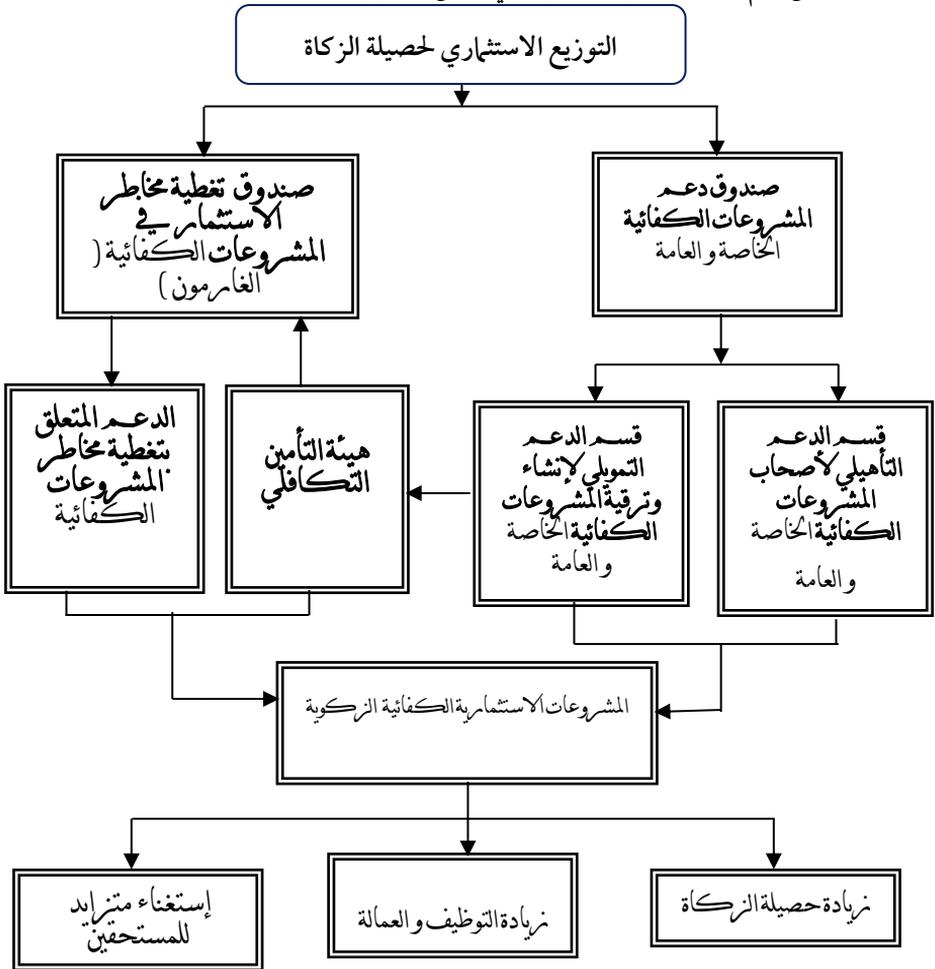
2- دور مؤسسة الزكاة على مستوى ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية

يمكن أن تلعب مؤسسة الزكاة دورا معتبرا في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمشروعات الكفائية الفردية والصغيرة والمصغرة، وذلك من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية الزكوية لهذا الغرض ضمن مصرف الغارمين، وهذا سوف يزيد من الحافز نحو الاستثمار والقابلية للمخاطرة الاستثمارية والإقبال على إنشاء المشروعات الاقتصادية.

3- دور مؤسسة الزكاة على مستوى تأهيل أصحاب المشروعات الكفائية الخاصة و العامة

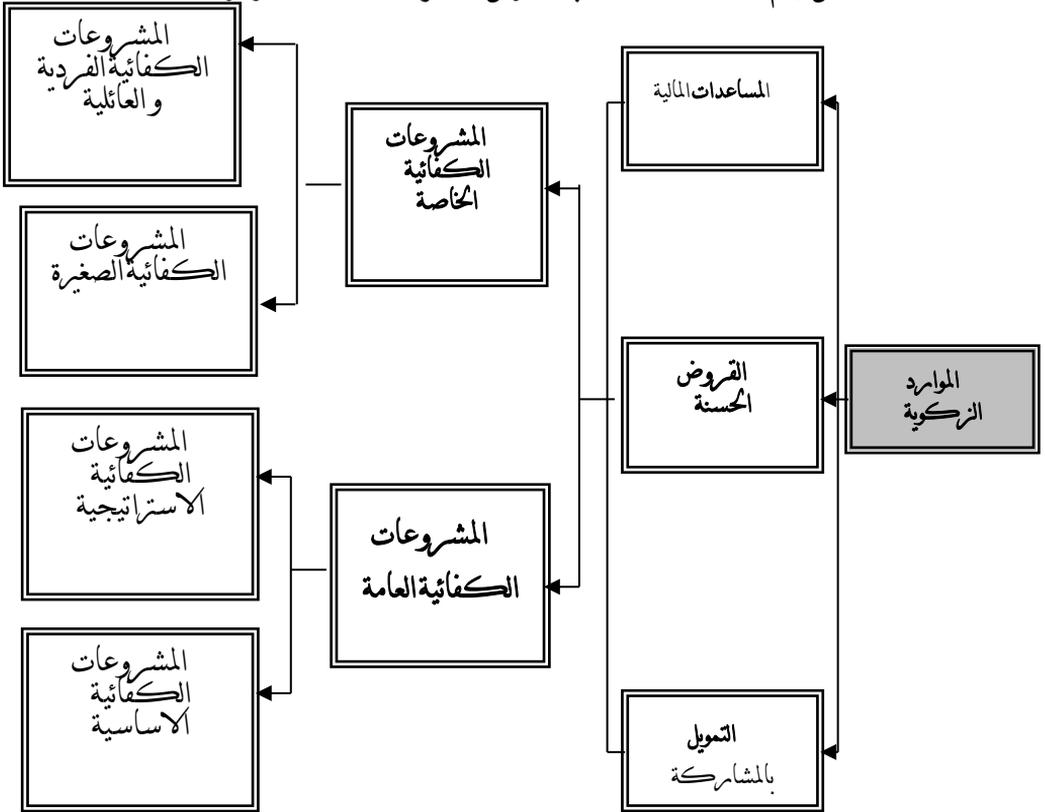
إن مؤسسة الزكاة في ظل التطورات المجتمعية الحديثة ستساهم في تكوين رأس المال البشري الذي من خلاله تطور منظومة المشروعات الاقتصادية وخاصة الكفائية، فتخصص جزءا من مصارفها للتكوين التأهيلي لأصحاب المشروعات الكفائية لضمان حسن إدارة مشروعاتهم المستقبلية التي تضمن لهم الاستغناء عن المعونات الزكوية، ويمكن أن يلعب صندوق دعم المشروعات الكفائية دورا مهما في هذا المجال. من خلال ما سبق يمكن إبراز دور الزكاة الاستثماري وخاصة في مجال ترقية منظومة المشروعات الفردية والصغيرة والمصغرة واقامة المشروعات الأساسية والاستراتيجية في الشكل التالي :

الشكل رقم 02 : دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة و العامة



كما يمكن التعبير عن أهم أشكال انسياب التمويل للمشروعات الكفائية العامة والخاصة في الشكل اللاحق :

الشكل رقم 03 : أشكال انسياب التمويل للمشروعات الكفائية الزكوية الخاصة والعامة



ثالثا. الدور الاقتصادي للزكاة واثاره على مستوى الحركية الاقتصادية الكلية

إن استقطاب الموارد الزكوية التضامنية بصورة دائمة و متجددة في الاقتصاد الاسلامي يؤكد المكانة الأساسية و الدور الذي يمكن ان تلعبه مؤسسة الزكاة في عملية التغيير الحضاري و التنمية الشاملة المستدامة. و سوف نتعرض لذلك الدور على المستويات التالية :

- 1 - دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة و تحقيق التوازن في موازنتها العامة .
- 2 - دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي و الطلب الكلي.
- 3 - دور مؤسسة الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي و الاستثمار الكلي.
- 4 - دور مؤسسة الزكاة في مجال توزيع الثروات و الدخول.
- 5 - دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف و العمالة و الاستخدام.

تعد مؤسسة الزكاة من أكثر المؤسسات التي لعبت دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بما تحقق لها من تراكم للموارد لتغطية النفقات المتعلقة بمجالات مهمة كثيرة بالمجتمعات الإسلامية. و عادة ما ينظر إليها نظرة مبسطة من قبل البعض دون التعمق في معرفة جوهرها الحضاري و آثارها المتنوعة، و لذا فقد أهملت في معظم البلاد الإسلامية وعطلت في بعضها الآخر وسيست في مجموعة أخرى.... و سنركز هنا على أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي و في الحركية الاقتصادية كأداة من الأدوات الإرادية للسياسة المالية تتميز بوضع خاص من حيث طبيعة إيراداتها و تخصيص نفقاتها.

إن مؤسسة الزكاة نشأت في التاريخ الإسلامي من خلال التعبئة الإجبارية للموارد التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية و الرعاية الاجتماعية للفقراء و محدودي الدخل وتنشيط الحركية الاستثمارية و المساهمة في إقامة القاعدة الهيكلية، وأن هذه المجالات أصبحت اليوم تستقطع جزءا هاما من إيرادات الميزانية العامة للدولة و تمول أحيانا بأدوات تزيد من حدة التضخم و قد عمل الاستعمار في معظم البلاد الإسلامية على تفكيك هذه المؤسسة الحضارية و لم تعمل الدويلات التي نشأت بعد الاستقلال على ربط الأمة بمسارها الصحيح و لذلك استمر تقزيم و تحجيم دور المؤسسات الحضارية و مازال إلى اليوم، و تضخم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي للأغراض السياسية من أجل تثبيت وجودها و حرم المجتمع من الآثار الكثيرة التي ترتب على إحياء و تطوير مؤسسات الخصوصية الحضارية مثل مؤسسة الأوقاف و مؤسسة الزكاة و مؤسسات المشاركة المالية و المصرفية.

7 - دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة وتحقيق التوازن في ميزانيتها العامة

تؤدي الموارد الزكوية دورا حيويا في العملية التنموية يتعاظم بمقدار تزايد حجم الموارد الموجهة للاستثمار في النشاطات ذات العائد الاجتماعي الكبير، فترتفع مساهمتها الإيجابية في مجال الخدمات الأساسية الكفائية فتتخفف تبعاً لذلك الاستثمارات و التكاليف العامة المرتبطة بميدان الخدمات بمقدار توسع و تطور مؤسسة الزكاة، و هذا الوضع يساهم بنسبة معتبرة في تخفيض النفقات العامة التي أصبحت ضرورة ملحة من جهة، و يؤدي إلى مشاركة أصحاب الأموال في تمويل تلك الخدمات من جهة ثانية، و يساهم في تخفيض تكاليف إدارة و تسيير تلك الخدمات بنسبة تقدر بالفرق بين التكاليف العامة و التكاليف المرتبطة بإدارة و تسيير مؤسسة الزكاة من جهة ثالثة.

ولقد أثبتت التجربة التاريخية الدور الريادي لمؤسسة الزكاة في معظم البلدان الإسلامية ولكن الانحراف عن المذهبية الاقتصادية لتلك المجتمعات والاتجاه إلى تقليد و محاكاة التجربة الغربية أدى إلى تعطيلها و محاولة القضاء عليها حتى لا تقوم بدورها الحضاري الفعال. و نرى اليوم بأن حجم التحديات التي تواجهها هذه الدول، يتطلب إعادة الاعتبار لهذه المؤسسة، و ترمين دورها في عملية التغيير الحضاري الشامل.

إن تطور مؤسسة الزكاة بما تمتلكه من موارد و ثروات، دائمة ومتجددة يبرز أعلى درجات أعمال المذهبية الاقتصادية في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية للأغنياء الى الفقراء ومحدودي الدخل، و نعتقد بأنه كلما انتشرت القيم و العقائد كلما تطورت مؤسسة الزكاة. إن هذا التحويل لجزء من الدخول و الثروات في صورة إنفاق استثماري و استهلاكي يقلل من دور الدولة الحالي في تغطية هذه الأنشطة و بالتالي يقلل من الانعكاسات السلبية لهذا الدور و تكاليفه الناتجة عن:

- أ- تكاليف تعبئة و جمع و تحصيل الإيرادات العامة.
- ب- تكاليف تسييرها و إدارتها.
- ت- التكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية.
- ث- التكاليف الناتجة عن ارتفاع الضرائب و تطور أشكال التهرب .
- ج- التكاليف الناتجة عن الانحرافات و عدم الاستقرار و تطور أشكال الفساد.

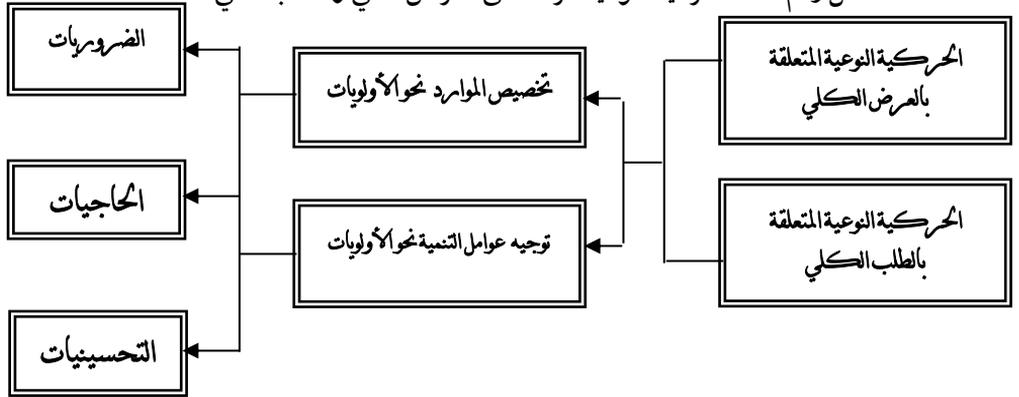
فهذه التكاليف تصبح مساوية للصفر و لا تتحملها الميزانية العامة بل إن معظمها تصبح مغطاة من قبل الموارد الزكوية و هذا سينعكس حتما على الوضع الاقتصادي و النقدي بشكل إيجابي. إذ ستتحول نسبة هامة من القوة الشرائية من المجالات الاستهلاكية الترفيهية إلى الاستثمارات الكفائية ... هذا ناهيك عن الآثار المترتبة عن هذه الحركية في ترشيد حجم الدولة و مجالات و وظائف تدخلها و تقليص بعض أشكال الفساد المرتبطة ببعض الإيرادات و النفقات العامة و ترتفع تلك الكفاءة كلما كانت مؤسسة الزكاة مؤسسة مستقلة ضمن المنظومة المؤسسية للدولة.

إن تطور الموارد الزكوية يساهم في التأثير الإيجابي على الميزانية العامة للدولة فمن جانب النفقات العامة يساهم في تخفيض الإنفاق العام بمقدار تنامي حجم تلك الموارد التي توجه لتوفير السلع و الخدمات الكفائية و المساعدات الاجتماعية و الرعاية الإنسانية، و يكون التخفيض بقدر حجم الموارد عبر امتدادها الزمني الأمر الذي يمكن الدولة من الوصول إلى ترشيد النفقات العامة من مدخل إشراك مؤسسة الزكاة في مجالات الاستثمار و الاستهلاكي الكفائيين، كما تساهم تلك الموارد في التأثير النوعي الإيجابي على مستوى الإيرادات العامة، بتقليص الموارد الموجهة لتمويل بعض المجالات التي يمكن إقامتها عن طريق مؤسسة الزكاة و خاصة الإيرادات المتعلقة بالضرائب و القروض و التمويل التضخمي، و بالتالي ترشيد حجم الدولة الذي كلما ازداد ارتفعت تكاليفه و انتقل عبؤه و ثقله إلى الاقتصاد الوطني، و كل ذلك يؤدي الى زيادة الادخار العام و تخفيض تكاليف دور الدولة في تأدية وظائفها المجتمعية.

2- دور مؤسسة الزكاة على مستوى الحركة الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض الكلي والطلب الكلي

إن تطور مؤسسة الزكاة وتزايد حجم مواردها يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كلما تطورت العوائد والمدخيل التي تحققها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية وأدت الى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع والخدمات، والذي يتوسع بدوره بقدر تنامي المشروعات والكفائية الزكوية التي تساهم في تأمين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وهذا يؤدي الى تغيير نوعي في حركية الطلب الكلي وحركية العرض الكلي سينعكس على تخصيص الموارد وتوجيه عوامل التنمية نحو إنتاج في دائرة الأولويات المجتمعية ويمكن إبراز ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : الحركة النوعية للزكاة على العرض الكلي والطلب الكلي



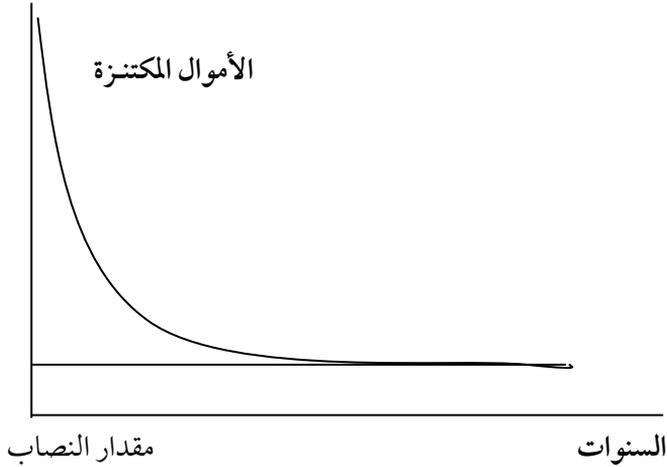
كما تكمن الحركة الإيجابية في وجود تيار متدفق من الدخول من الفئات الغنية الى الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع لضمان حد الكفاية بصيغ وأشكال متعددة، و لاشك بأن ذلك الدخل الموجه لمؤسسة الزكاة، بقدر ما يساهم في تخفيض الاستهلاك الترفي لدى الطبقات الغنية فانه يساهم في زيادة القدرة الشرائية، وبالتالي الطلب الفعال للعاملين بمؤسسة الزكاة والمستفيدين من مخصصاتها، كالفئات المعدومة الدخل أو المحدودة الموارد، وكل ذلك يؤثر بشكل إيجابي على المعروض من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة عوائد وأرباح المؤسسات الاقتصادية و إعادتها للإنتاج و توسيعه و تجديده و تطويره.

3- دور مؤسسة الزكاة في الحركة المتعلقة بالادخار الكلي والاستثمار الكلي

إن إحياء مؤسسة الزكاة يؤدي الى تحويل الموارد المكتنزة الى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي الى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من

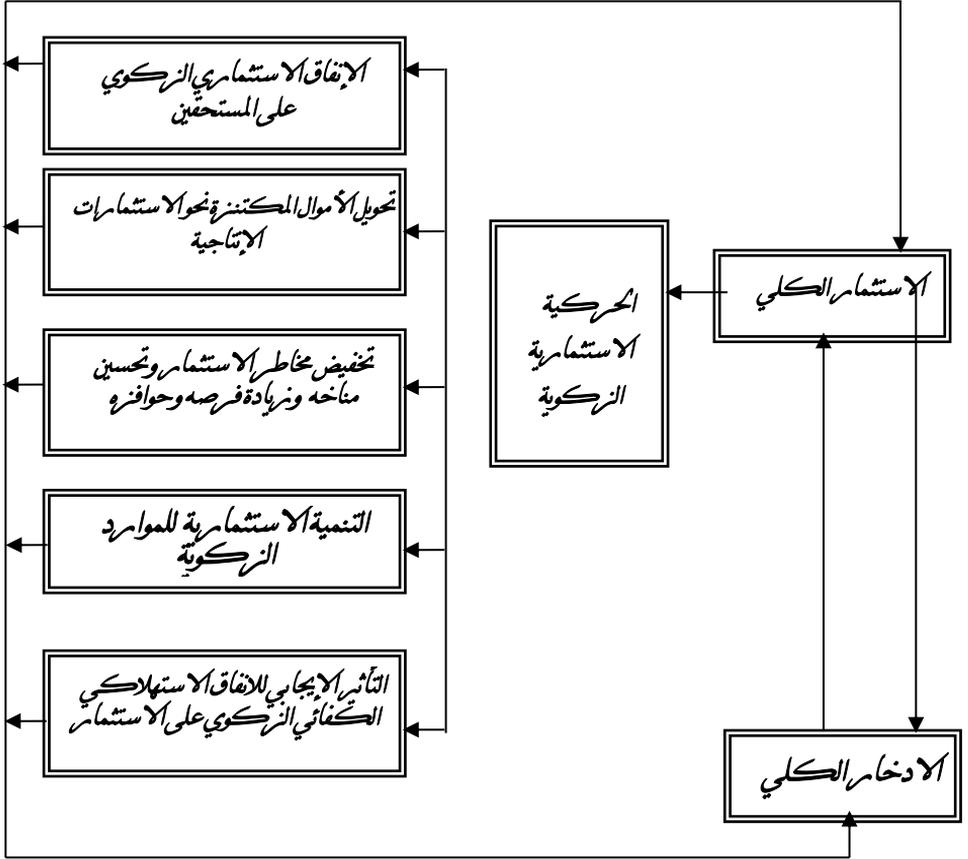
مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها واستثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل الى 2.5٪ سنويا وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب كما هو موضح في الشكل اللاحق :

الشكل رقم 05 : أثر الزكاة على الأموال المكتنزة



فيزداد الادخار الاجتماعي التضامني، ويرتفع الاستثمار الكفائي ويحدثان تأثيرات إيجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي، وفي تقليصها للتكاليف العامة التي تتحملها الدولة في إقامة المشاريع اللازمة لإنتاج السلع والخدمات العامة والتحويلات الاجتماعية وإعانات البطالة وغيرها، فتحدث حركية نوعية تتعلق بالادخار والاستثمار الكليين على المستوى الوطني ويمكن إبراز ذلك التأثير الإيجابي في الشكل التالي:

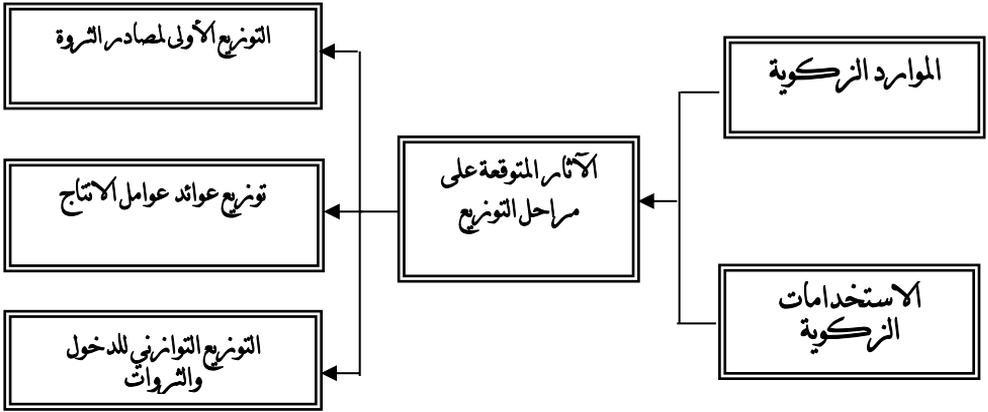
الشكل رقم 06 : تأثير الزكاة على الادخار والاستثمار



4- دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية التوازنية المتعلقة بتوزيع الدخل والثروات

إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات والدخول سواء على مستوى التوزيع الأولى لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر الى مؤسسة الزكاة، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الإنتاج حيث يصبح جزء منها يوجه الى مؤسسات الزكاة، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الإنتاج المتحققة لتكوين الموارد الزكوية و توزيع منافعها و عوائدها على الجهات و الفئات المستحقة وكل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي لأنه يقلل من التركيز السلبي للثروات وبالتالي تصبح مؤسسات الزكاة آلية من آليات توزيع الثروات والدخول في الاقتصاد الوطني تتكامل مع باقي الآليات المؤسسية، ويمكن توضيح ذلك في الشكل اللاحق:

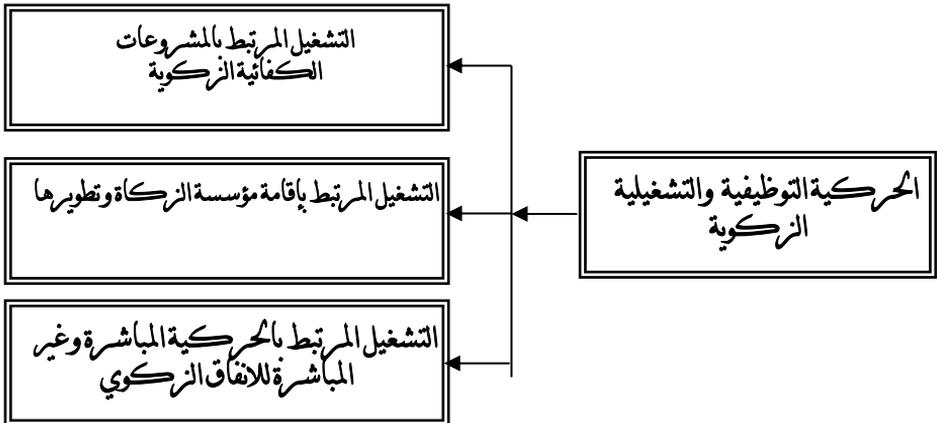
الشكل رقم 07 : أثر مؤسسة الزكاة على مراحل التوزيع



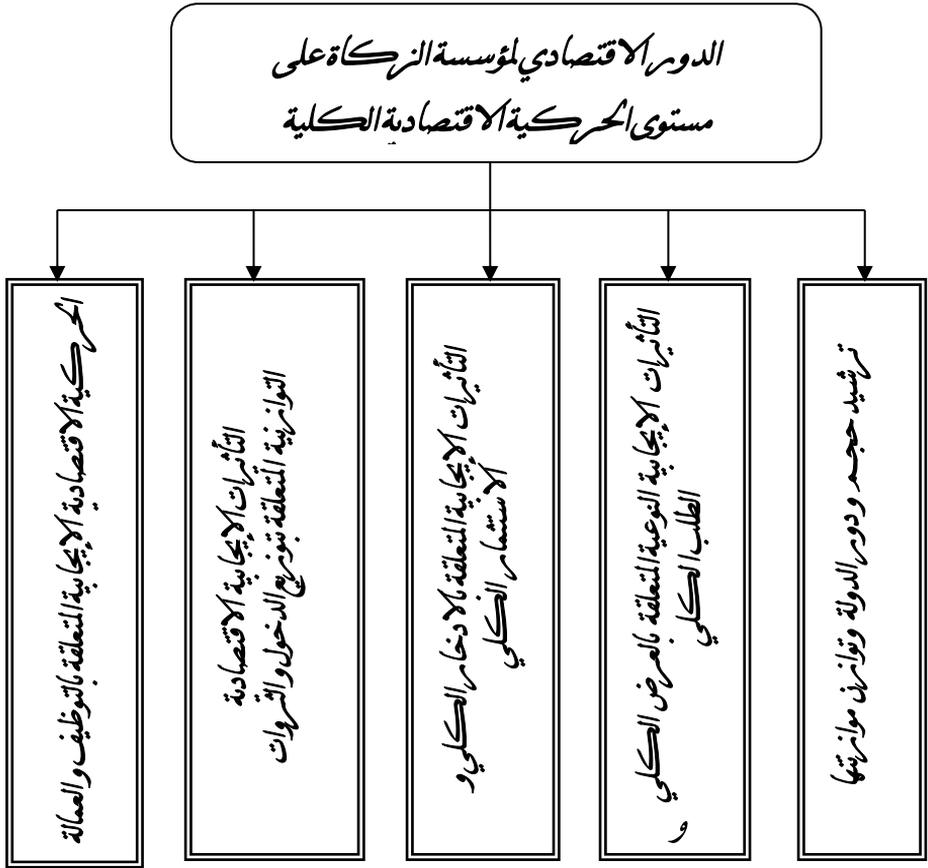
5- دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف والاستخدام

ان إحياء مؤسسة الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحياتها التنظيمية و سلطتها الشرعية سوف يؤثر إيجابيا على مستويات التوظيف والاستخدام سواء على مستوى العاملين والموظفين والخبراء هذه المؤسسة (العاملين عليها) أو على مستوى الأنشطة الاستشارية والحركية الاستهلاكية التي تحدتها فتؤدي الى التأثير الإيجابي في مجالات التوظيف والعمالة ويمكن إبراز ذلك التأثير الإيجابي للزكاة في الشكل التالي:

الشكل رقم 08 : تأثير مؤسسة الزكاة على مستوى التشغيل والعمالة



ويمكن تلخيص الدور الاقتصادي مؤسسة الزكاة على مستوى الحركة الاقتصادية:
الشكل رقم 09: الدور الاقتصادي لمؤسسة الزكاة



رابعا- الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة وأثاره على المناخ الاستثماري والتنافسية الاقتصادية

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي يساهم في توفير المناخ الاستثماري الملائم وتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يعزز التنافسية الاقتصادية على المستويات التالية:

- المساهمة في التنمية الاجتماعية والثقافية المستدامة
- الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره والقضاء على المشكلات المرتبطة به

- تقليص فجوة التفاوت في توزيع الثروات والدخول والحد من الصراع الطبقي السلبي
- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة والمحدودة الدخل في المجتمع
- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي و ضمان الاستقرار الاجتماعي.

1- دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الثقافية المستدامة

تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية و الاجتماعية و السياسية للإنسان من خلال توفيرها لفرص التعليم، و الرعاية الصحية، و التربية الدينية، و الانتفاع بالسلع و الخدمات الكفائية، و بالتالي كان لها دور هام في الارتقاء بالمستوى العلمي و التكويني و التربوي و الارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الاسلامي رغم تقلص دورها في الوقت الحاضر.

2- دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره و القضاء على المشكلات المرتبطة به

إن رصد الموارد و الإمكانيات و تخصيص منافعها على الفئات و الجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره السلبية. حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم، فمؤسسة الزكاة تتميز في الانتفاع بسلعها و خدماتها بين المتفعين على أساس دخولهم.

إن هذه المؤسسة ساهمت في محاربة الفقر، و الحد من انتشاره على مستوى المجتمع ككل. و بالتالي كانت منذ نشأتها مؤسسة في مواجهة الفقر و احتواء آثاره الخطيرة على المجتمع، إنها مؤسسة هدفها إخراج الناس من دائرة الفقر الى دائرة الغني يقول الماوردي: "فالفقراء يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم الفقر، و المساكين يعطون حتى يستغنوا فيزول عنهم اسم المسكنة" ¹¹.

3-تقليص فجوة التفاوت في توزيع الثروات والدخول والحد من الصراع الطبقي السلبي

إن النمو التراكمي للموارد عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات و شرائح المجتمع، فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة و تأمين الاحتياجات الكفائية لها، و توفير السلع و الخدمات العامة التي تستفيد منها، وهذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة، من جهة و خفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة، من جهة ثانية الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية.

4- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة والمحدودة الدخل في المجتمع

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في المجالات الإنسانية المتعلقة بتلبية الاحتياجات الكفائية للفئات المحدودة الدخل والكفاية: "المعتبرة في الزكاة تحقيق الحوائج الأصلية من مأكل وملبس ومسكن وثياب وكتب علم ووسيلة ركوب وتوفير خادم أن كذلك لازماً لأمثاله وكل ما يليق به عادة من غير تقتير أو إسراف"¹².

وإن حد الكفاية يرتبط بظروف الزمان وأوضاع المكان ولذلك فإن هناك حركية في سلم ترتيب الاحتياجات تتناسب مع مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي. والفقهاء الإسلامي بأرائه المشهورة المتعلقة بتأمين تلك الاحتياجات بصورة دائمة سنوياً او خلال عمر الإنسان، وبطرق مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

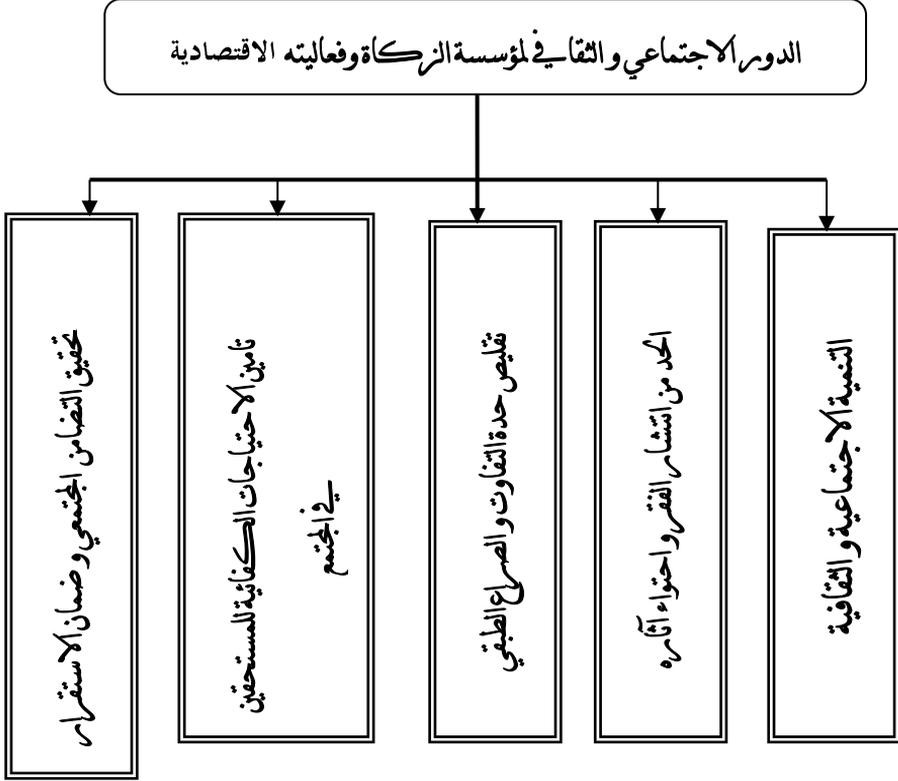
5- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي

لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع، وضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يساعد على التطور والتقدم المجتمعي. فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار أحد الخصائص المميزة للمجتمعات الإسلامية في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية. وكلما تطورت الجوانب العقائدية والأخلاقية كلما تطور دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التضامن الاجتماعي وضمان الاستقرار المجتمعي الذين تعد مجتمعاتنا المعاصرة بأمر الحاجة لهما.

وان تحقيق الاستقرار الاجتماعي يساهم في توفير المناخ الاقتصادي الملائم، والزكاة من خلال حركيات التحصيل والإنفاق تعمل على: "توفير مناخ اجتماعي وسياسي مستقر وهذا يقلل بدوره من عنصر المخاطر ويرفع من الميل للاستثمار"¹³.

ويمكن تلخيص الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة في الشكل اللاحق :

الشكل رقم 10 : الدور الاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة

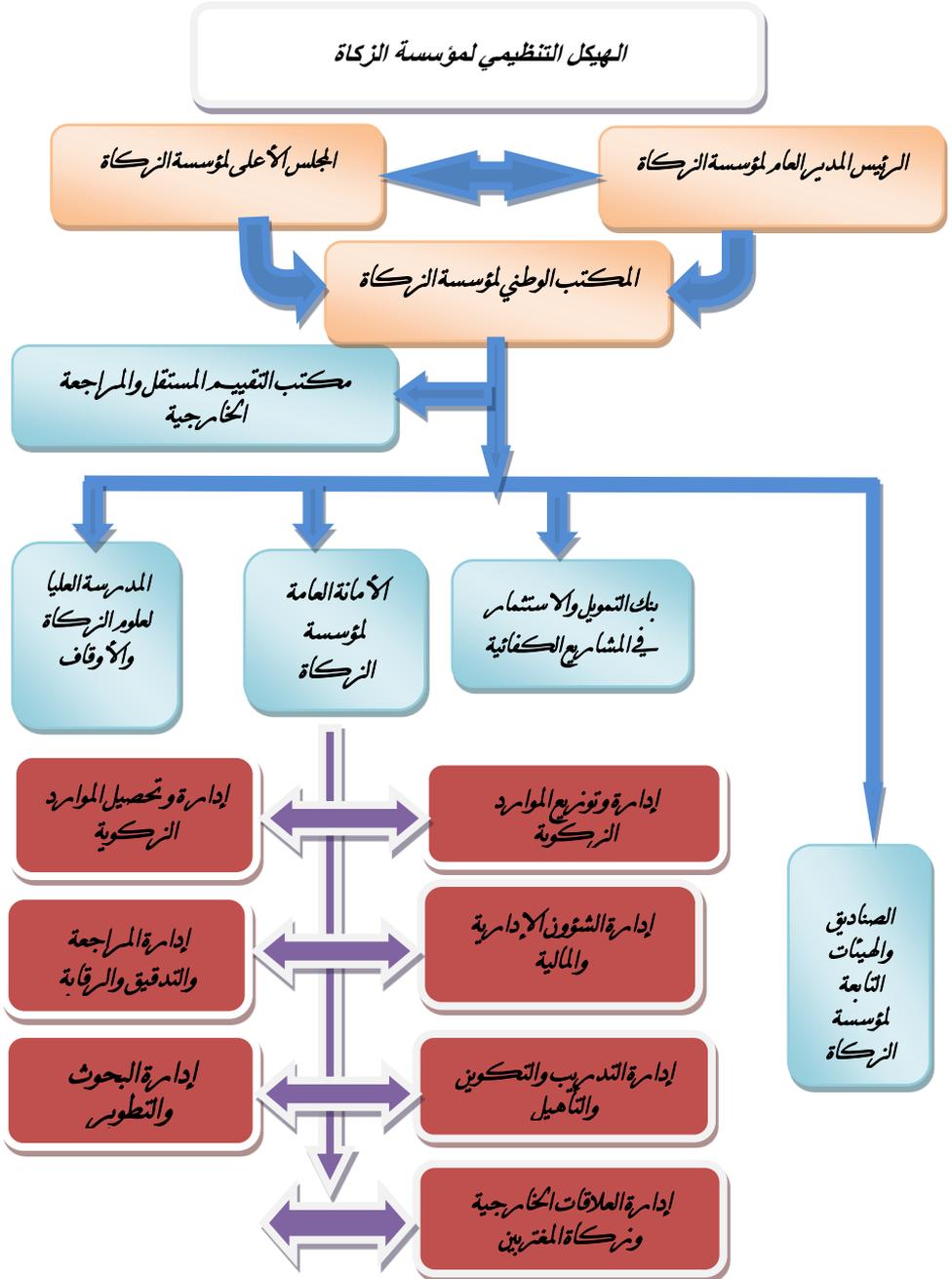


خامسا : الهيكل التنظيمي والمكانة الوظيفية لمؤسسة الزكاة

إن تحقيق الآثار الإيجابية للزكاة في الاقتصاديات الإسلامية الحديثة يتطلب إنشاء مؤسسة تساهم في أعمال فقه الزكاة في الاقتصاديات المعاصرة و تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاستثماري و التوزيعي للثروات والدخول، من خلال إعطائها المكانة الوظيفية والاستقلالية الإدارية و الصلاحيات الوظيفية لتقوم بدورها الحضاري التنموي العظيم في مجتمعاتنا الإسلامية. و إن تجسيد هذه المكانة الوظيفية لتحقيق الدور الاستراتيجي لمؤسسة الزكاة يتطلب إصدار منظومة التشريعات الضرورية التي تبرز طبيعة المؤسسة و علاقاتها مع باقي مؤسسات الدولة و أدوارها التكاملية مع الوزارات ذات العلاقة. و الشروع في إنشاء المدرسة العليا لعلوم الزكاة الذي يكون الموارد البشرية التي تتطلبها عمليات مؤسسة الزكاة .

و الشكل اللاحق مقترح للهيكل التنظيمي لتطوير دور صندوق الزكاة في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 11: الهيكل التنظيمي الوظيفي لمؤسسة الزكاة



خاتمة

لقد تناولنا في هذا البحث بالتحليل الدور الهام المتوقع الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة انطلاقاً من الدور النقدي والمالي وانعكاساته على السيولة، والموازنة العامة والاستقرار ومعالجة حالات التضخم والانكماش، مروراً بالدور التمويلي الاستثماري وخاصة في مجال الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية وتغطية مخاطر الاستثمار في المشروعات الكفائية، ثم تحليل دور الموارد الزكوية وآثارها على مستوى الحركة الاقتصادية الكلية المتعلقة بترشيد دور الدولة وتوازن مآليتها، وعلى مستوى العرض الكلي والطلب الكلي والادخار الكلي والاستثمار الكلي، وفي مجال توزيع الدخول والثروات والتوظيف والعمالة والاستخدام، إضافة إلى طبيعة الدور الاجتماعي وآثاره الاقتصادية.

لقد تبين لنا الأهمية الكبرى لمؤسسة الزكاة، والآثار الهامة الإيجابية التي تحدثها على المستوى النقدي والمالي، وعلى المستوى التمويلي والاستثماري، وعلى مستوى الحركة الاقتصادية الكلية وإعادة تخصيص الموارد، وفي مجال الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانعكاساتها الاقتصادية.

وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصاديات الإسلامية، فإن الأمر يستدعي إقامة مؤسسة الزكاة لتساهم في احتوائها والتخفيف منها، ورغم أن إقامة مؤسسة الزكاة هي من وظائف الدولة فإنه لا يجب الخلط بينها وبين استقلالية مؤسسة الزكاة في ممارسة صلاحيتها الوظيفية الشرعية، والتي تكتسي أهمية بالغة في المجتمعات الإسلامية الحديثة وقد اقترحنا الهيكلة التنظيمية التي تبرز المكانة الوظيفية للزكاة على المستوى المركزي والتي تمتد إلى المستويات الجهوية والمحلية ومن خلال تفاعلها وتكاملها مع المنظومة المؤسسية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الوطنية.

والجزائر قد شرعت في الخطوة الهامة الأولى بإنشائها لصندوق الزكاة، و نتمنى أن تليها الخطوة التالية المتعلقة بمأسسة الزكاة .

المقترحات

- إقامة الآليات المؤسسية والتشريعية لتنفيذ الدور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمؤسسة الزكاة باعتبارها من مؤسسات الدولة التي تتمتع باستقلاليتها الكاملة وصلاحياتها اللازمة لتحقيق دورها في المجتمع الجزائري، وتطوير علاقتها التكاملية مع الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الصلة كمؤسسة الأوقاف، والضرائب والمالية ومؤسسات الضمان الاجتماعي مؤسسات التأمين.
- توسيع دور مؤسسة الزكاة على مستوى تعبئة الموارد الزكوية بمستجداتها، وعلى مستوى تحديث طرق صرف الحصيلة على المستحقين.
- تأسيس بنك التمويل والاستثمار في المشروعات الكفائية الصغيرة والمصغرة وإنشاء صندوق دعم و ضمان مخاطر الاستثمار في المشروعات الفردية والعائلية لترقية الوظيفة الاستثمارية للزكاة.
- فتح مدرسة عليا لعلوم الزكاة والأوقاف ومركز بحث في قضايا ومستجدات الزكاة والأوقاف، للمساهمة في إعداد الموارد البشرية اللازمة لتجسيد المكانة الوظيفية للزكاة.

- إقامة المؤتمرات الدولية والملتقيات الوطنية والندوات بصفة دورية لدراسة الموضوعات والمستجدات ذات الصلة بتفعيل الدور المجتمعي لمؤسسة الزكاة .
- تكوين بطاقة وطنية وبنك معلومات حول الأوضاع الاجتماعية والثقافية وخريطة أوضاع للفقر ومستوى المعيشة لمختلف المناطق بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات ذات الصلة.

¹- عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، ط1، 1989، ص: 262.

²- RAMSES 2012, P 318.

3- صالح صالح، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1، 2001، ص103.

⁴- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ط1، 1990، ص: 255.

راجع صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفج القاهرة، 2006

⁵ - عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988، ص: 262.

⁶ - وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الثاني، دار الفكر، الجزائر، 1991، ص: 756

⁷- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، ط1، 1990.

⁸- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 1، 1997.

⁹- نفس المصدر السابق، ص615.

¹⁰- علي محمد يوصف المحمدي، دور الزكاة في إعادة مجد الأمة، أبحاث و أعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة، 1998، ص243.

¹¹- المرسي عبد العزيز السماحي، من مصارف الزكاة الفقراء والمساكين، أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، قطر ذي الحجة 1418، ابريل 1998، ص202.

¹²- نفس المصدر السابق، ص227.

¹³- محمد بن ابراهيم السحبياتي، اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، العبيكان للطباعة، الرياض، 1990، ص150.

¹⁴- راجع د. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006 .